

Distr.: General
26 March 2014
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الشهري السادس المقدم من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وتتضمن هذه الرسالة معلومات مطلوبة في ذلك القرار بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤ لتنفيذ ذلك القرار.

مقدمة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سارعت الجمهورية العربية السورية في عملية إزالة مواد الأسلحة الكيميائية من أراضيها وأحرزت تقدماً ملموساً في الحد من مخزونها. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤، بلغت نسبة المواد التي أزيلت ودمرت ٥٣,٦ في المائة. ويشمل ذلك حوالي ٣٥ في المائة من المواد الكيميائية ذات الأولوية العليا وأكثر من ٨٠ في المائة من المواد الكيميائية الأخرى المزالة، إضافة إلى ٩٣ في المائة من المخزون المعلن من الإيسزبروبانول، وهو ما جرى التحقق من تدميره.

وقد جرت عمليات النقل في إطار خطة أنشطة متتابعة اعتمدها الجمهورية العربية السورية، تنص على أن يتم التخلص من جميع مواد الأسلحة الكيميائية من أراضيها بحلول ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، باستثناء المواد الموجودة في موقعين اثنين يتعذر الوصول إليهما بسبب الحالة الأمنية. ومن المقرر التخلص من جميع المواد أو تدميرها في البلد قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤، رهناً بإمكانية الوصول الآمن والمأمون إليها. وقد أكدت أعلى السلطات السورية مجدداً التزامها بالقضاء على برنامج أسلحتها الكيميائية، وبزيادة تسريع وتيرة العمل في هذا الصدد قدر الإمكان من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن



٢١١٨ (٢٠١٣)، والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الأنشطة الرامية إلى القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية

في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، قدمت الجمهورية العربية السورية إلى البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المكلفة بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية خطة أنشطة متتابعة تتضمن تفاصيل جدولها الزمني لنقل الأسلحة الكيميائية من مواقع تخزين المواد إلى ميناء المغادرة، لتحميلها ثم نقلها. وفي أعقاب مشاورات أجريت مع فريق التخطيط التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والبعثة المشتركة، قدمت السلطات السورية خطة منقحة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، تُقلّص الجدول الزمني للعمليات، وتحدّد مواقيت للإنجاز، كما هو مبين أعلاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المشتركة العمل مع الجمهورية العربية السورية لإنجاز عمليات نقل معجلة تركز على زيادة حجم جميع مواد الأسلحة الكيميائية المنقولة، مع التركيز بوجه خاص على المواد ذات الأولوية العليا التي تحتاج إلى وقت لتدميرها في الخارج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت الجمهورية العربية السورية ثماني عمليات نقل لمواد الأسلحة الكيميائية إلى اللاذقية، لنقلها بعد ذلك إلى خارج البلد، بحيث وصل العدد الإجمالي لرحلات النقل، منذ بدء العمليات، إلى إحدى عشرة رحلة. وشملت رحلات النقل هذه إزالة جميع مخزونات الجمهورية العربية السورية المعلنة من خردل الكبريت، المعروف عادة باسم "غاز الخردل"، وذلك في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، فضلا عن كميات كبيرة من مواد الأسلحة الكيميائية الثنائية.

ووفقا للإجراءات المعمول بها، أجرت البعثة المشتركة عمليات أخذت فيها عينات وأجرت تحليلات، فضلا عن عملية واسعة النطاق للتحقق فعليا من إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية في المواقع التي تسمح فيها الظروف الأمنية بذلك، والتحقق من بُعد، باستخدام معدات تصوير، في الأماكن لم يسمح فيها القيام بذلك. وأجريت أنشطة تحقق وتفتيش إضافية في منطقة تخزين مؤقت تقع بالقرب من دمشق تتعلق بعملية نقل واحدة، وفي ميناء اللاذقية، قبل تحميل جميع الشحنات.

وفي ما يتعلق بتدمير مواد الأسلحة الكيميائية في البلد، دمرت الجمهورية العربية السورية، في وقت سابق من هذا العام، قبل الأجل المتوسط وهو ١ آذار/مارس ٢٠١٤، نحو ٩٣ في المائة من مادة الإيزوبروبانول، و ٨٧ في المائة من حاويات فارغة بما تبقى فيها من

الخرذل الكبيرتي. وقد تحققت البعثة المشتركة من عملية التدمير هذه. أما الكميات المتبقية فهي مخزنة في الموقعين اللذين يتعذر الوصول إليهما في الوقت الحاضر بسبب الحالة الأمنية السائدة. وأكدت السلطات السورية أن المواد المتبقية سوف تدمر أيضا في أماكنها حالما يتيسر الوصول إلى الموقعين. وسوف تتولى البعثة المشتركة التحقق من عملية التدمير هذه.

وفي ما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، فقد قامت الجمهورية العربية السورية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بتعطيل جميع معدات الإنتاج والخلط والتعبئة، فأصبحت غير صالحة للعمل، وفي وقت لاحق، دمرت جميع منشآت الإنتاج المتنقلة، والمعدات المتخصصة، وعناصر خاصة في عدد من المرافق، وتحققت اللجنة المشتركة من هذا الأمر عندما سمحت الحالة الأمنية بذلك. غير أن بعض المباني والمعدات القياسية، بما في ذلك الخطائر وشبكات الأنفاق لم تدمر قبل الأجل المتوسط، وهو ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، طلب المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية أن تقدم خطة مفصلة منقحة بشأن تدمير هذه المرافق، بما في ذلك تدابير مقترحة للتحقق، بالتشاور الوثيق مع خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي وقت لاحق، يسرت الجمهورية العربية السورية زيارة قام بها فريق من خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي تلقى دعما من البعثة المشتركة، لوضع اللمسات الأخيرة على خطة نهائية لعملية التدمير. ويُتوقع أن يناقش المجلس التنفيذي الخطة المنقحة في اجتماعه المقبل المقرر عقده في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي هذه الأثناء، لا تزال البعثة المشتركة تشجع الجمهورية العربية السورية على تدمير جميع المعدات والمباني الأخرى المتبقية في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى القيام بالتحقق بالتزامن مع الأنشطة الجارية في الموقع.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة العمل مع الجمهورية العربية السورية والدول الأخرى المساهمة في عملية القضاء على الأسلحة الكيميائية. وأجرت مناقشات منتظمة مع كبار مسؤولي الجمهورية العربية السورية في دمشق، وقامت بزيارة إلى واشنطن العاصمة ولندن وباريس، وقدمت إحاطة إلى الدول الأعضاء في نيويورك، ولاهاي، ونيقوسيا، وبيروت بشأن التقدم المحرز في التنفيذ.

وعملت البعثة المشتركة مع الدول الأعضاء لتيسير تسليم ما تبقى من المعدات والمواد اللوجستية اللازمة لعمليات النقل الأرضية، وتعزيز عمليات التأهب لتجهيز مواد الأسلحة الكيميائية وشحنها من ميناء اللاذقية. وفي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، يسرت البعثة المشتركة اجتماعا للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة في رحلات النقل البحرية استضافه

المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد رسخ الاجتماع فهما مشتركا للاحتياجات المتعلقة بالنقل العابر للمواد الكيميائية إلى وجهات نهائية مختلفة.

وقد ظلت الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية شديدة التقلب، واستمرت تشكل تحديات على أرض الواقع. وفي أثناء عملية إزالة مواد الأسلحة الكيميائية التي جرت في ٩ آذار/مارس ٢٠١٤، سقطت ستة صواريخ على اللاذقية، فأدت إلى إصابة عدة مدنيين سوريين، وأحدثت أضراراً في الممتلكات على مسافة ليست بعيدة عن منطقة الميناء. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، أفادت السلطات السورية بأنها اتخذت إجراءات ترمي إلى منع وقوع هجوم آخر بالصواريخ على المدينة خلال عملية إزالة المواد. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، سقط صاروخان آحران على اللاذقية في اليوم السابق لعملية إزالة المواد، وهو ما أدى إلى وقوع إصابات. ولم تقف هذه الحوادث حائلاً دون القيام بعمليات الإزالة، ونتيجة للهجوم الأول، أعادت السلطات السورية تقييم الحالة الأمنية، واتخذت تدابير تخفيفية إضافية، واستمرت عمليات الإزالة على نطاق واسع على النحو المقرر.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الجمهورية العربية السورية تزود البعثة المشتركة، في فترات متقطعة، بما كان يرد إليها من معلومات بشأن وجود خطط لشن هجمات على مواقع تخزين الأسلحة الكيميائية وقوافل نقلها. وأبلغت السلطات السورية أيضاً عن تدابير التخفيف من حدة المخاطر التي كانت بصدد اتخاذها لحماية المواد الكيميائية والأفراد المشاركين في عمليات إزالتها. إضافة إلى ذلك، وكما ذكر آنفاً، فقد ظلت الحالة الأمنية تحول دون الوصول إلى موقعين من مواقع التخزين. إن الطبيعة الهشة وغير المستقرة للحالة الأمنية تؤكد كذلك أهمية التعجيل بإزالة مواد الأسلحة الكيميائية من أراضي الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبأسلم الطرق الممكنة.

وتواصل البعثة المشتركة تقييم الحالة الأمنية بهدف تحديد التهديدات وللتخفيف من المخاطر المحدقة بأفرادها وأصولها. وهي لا تزال تعزز إجراءات السلامة والأمن التي تتخذها في المقر وأثناء العمليات التي تقوم بها على أرض الواقع. وفي إطار هذا التقييم الجاري، تنظر البعثة المشتركة في اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من وجودها الميداني في الجمهورية العربية السورية، وخاصة في ضوء توقع الانتهاء من إزالة المواد الكيميائية في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وكما ذكرت في تقارير السابقة، فإن أمن البعثة المشتركة يظل، في نهاية المطاف، مسؤولية الجمهورية العربية السورية، فيجب على السلطات السورية أن تواصل كفالة سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمنهم داخل البلد.

الخلاصة

أحرزت الجمهورية العربية السورية تقدماً هاماً في إزالة مواد الأسلحة الكيميائية خلال الأسابيع القليلة الماضية، وإنني أرحب بالتعاون البناء الذي قدمته السلطات السورية في هذا الصدد.

وينبغي الآن أن تُبلَّغ عملية إزالة العناصر المتبقية من برنامج الأسلحة الكيميائية نهايتها في الوقت المناسب. فبيئة العمل الشديدة الصعوبة وأعداد الحوادث الأمنية المتزايدة، تؤكد الطابع الملح للحالة.

وخلال شهر نيسان/أبريل، ووفقاً للخطة المنقحة، ينبغي أن يكون جميع ما تبقى من مواد الأسلحة الكيميائية قد أُزيل من أراضي الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك المواد الكيميائية المخزونة في مواقع يتعذر الوصول إليها حالياً. وينبغي تدمير الكميات المتبقية من الإيزوبروبانول والحاويات الفارغة وما فيها من بقايا خردل الكبريت. إضافة إلى ذلك، أتوقع أن يُحرز مزيد من التقدم في ما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء لمواصلتها تقديم أموال وأصول هامة، لصالح عملية إزالة مواد الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية وتدميرها. ففي الوقت الذي ما زالت فيه الحالة في البلد قائمة، يبقى هذا الالتزام الدولي أساسياً لكفالة القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب، في إطار جهود أوسع نطاقاً تبذل من أجل تحقيق السلام والأمن لجميع السكان في الجمهورية العربية السورية.

وأعرب أيضاً عن شكري للمنسقة الخاصة وموظفي البعثة المشتركة لمواصلتهم العمل في ظروف خطيرة وخطيرة في كثير من الأحيان داخل الجمهورية العربية السورية.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة ومرفقها على وجه السرعة على أعضاء مجلس الأمن.

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

يشرفني أن أرسل إليكم تقريرني الصادر بالعنوان ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن، المؤرخ كلاهما بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل إحالته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريرني الفترة الممتدة من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤، وهو يشمل أيضا متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس EC-M-34/DEC.1 المؤرخ بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أزومجو

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدم الأمانة الفنية ("الأمانة") إلى المجلس التنفيذي ("المجلس")، وفقا للفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الصادر عن المجلس في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريراً شهرياً عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدّم تقرير الأمانة أيضاً إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا سادس تقرير شهري عن هذا الشأن.

٢ - واعتمد المجلس خلال اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً بعنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من هذا القرار أنه يتعين على الأمانة أن تقدم تقارير عن تنفيذها هذا القرار "باقتراحٍ مع التقارير المطلوب منها تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - وعليه يُقدم هذا التقرير وفقاً لقراري المجلس الآنفى الذكر، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذها خلال الفترة الممتدة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارين EC-M-34/DEC.1 و EC-M-33/DEC.1

٤ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (ج) من القرار EC-M-33/DEC.1، بأن تُتِمَّ الجمهورية العربية السورية إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعدّاتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وتحدّد في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار EC-M-34/DEC.1 تواريخ وسيطة لإتمام نقل الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها قبل إزالتها تامة في النصف الأول من عام ٢٠١٤. ويُبيّن أدناه ما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم في الوفاء بهذه الالتزامات خلال الفترة المفاد عنها:

(أ) عملاً بالفقرتين الفرعيتين ٢ (أ) '٢' و '٣' من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، كان يتعين ترحيل جميع المواد الكيميائية الواردة قائمة بها في هاتين الفقرتين الفرعيتين

من أراضي الجمهورية العربية السورية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، على التوالي. بيد أنه تعذر تحقيق هذين الهدفين، كما سبق أن أُفيد به. وقدمت الجمهورية العربية السورية إلى المدير العام، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، إطاراً زمني معدّلاً لترحيل جميع المواد الكيميائية. وترمي الجمهورية العربية السورية، وفق هذا الإطار الزمني المعدّل، إلى إتمام ترحيل جميع المواد الكيميائية من أراضيها بحلول ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، باستثناء المواد الكيميائية الموجودة في مرافق يتعذر الوصول إليها حالياً. ويمكن ترحيل هذه المواد الكيميائية كلما ارتئي أن الظروف مواتية لنقلها من تلك المواقع، لكن من المزمع نقلها، أياً كانت الحال، بحلول ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حسب الإطار الزمني المعدّل؛

(ب) نُقلت خلال الفترة المفاد عنها كمية ذات شأن من المواد الكيميائية من أراضي الجمهورية العربية السورية. وكانت الجمهورية العربية السورية قد نقلت بحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها، ما مجموعه ١١ شحنة من المواد الكيميائية ذات الأولوية إلى ميناء شحنها باللاذقية (٨ شحنات خلال الفترة المفاد عنها) حيث حُمّلت على متن السفينتين الدانمركية والنرويجية. وباحتساب هذه الشحنات الأخيرة، نُقل الآن من الأراضي السورية ما يكاد يبلغ ٣٥ في المائة مما أُعلن عنه من المواد الكيميائية من الأولوية ١ وما يزيد عن ٨٠ في المائة مما أُعلن عنه من المواد الكيميائية من الأولوية ٢ (أي في المجموع ٤٩,٣ من مواد الأولوية ١ والأولوية ٢) المخطط لتدميرها خارج الجمهورية العربية السورية. وبعد التحقق من تدمير ما مجموعه ٩٣ في المائة من الإيزوبروبانول المعلن عنه، بلغ إجمالي النسبة المتوفاة مما تم ترحيله أو تدميره من المواد الكيميائية ٥٣,٦ في المائة. ولئن تسارع التقدم المحرز في ترحيل المواد الكيميائية من الجمهورية العربية السورية، وخاصة خلال الفترة المفاد عنها، فإنه سيتعذر التقييد بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ المحدّد لتدمير المواد الكيميائية ذات الأولوية ١ تدميراً فعلياً، والمنصوص عليه في الفقرة الفرعية ٣ (أ) من الوثيقة EC-M-34/DEC.1

(ج) وفقاً للفقرة الفرعية ٢ (ب) من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، يُطلب من الجمهورية العربية السورية أن تدمر جميع ما لديها من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية (مرافق الإنتاج) بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤. بيد أنه لم يُتقيد بهذا الموعد. وكما سبق أن أُفيد به، فقد أُعلن في المجموع عن ٢٦ مرفق إنتاج. ونفذت الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المفاد عنها مزيداً من أنشطة التدمير في مرافق الإنتاج المعلن عنها. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، دُمّرت من مرافق الإنتاج الـ ٢٦ هذه ثماني وحدات متحركة

وتم التحقق من تدميرها؛ ودُمرت جميع المباني والمعدات المتخصصة المعلن عنها بمرفق إنتاج واحد وتم التحقق من تدميرها؛ ودُمرت جميع المباني والمعدات المتخصصة/والعادية المعلن عنها في أربعة مرافق إنتاج بيد أنه لم يُتحقق من تدميرها بعد؛ ولا يزال يتعين تدمير المعدات العادية و/أو المباني المتخصصة/العادية في ١٢ مرفق إنتاج والتحقق من تدميرها. واستجابة لطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٣ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة بـ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤)، تعكف الجمهورية العربية السورية الآن على إعداد خطة مفصلة معدلة لتدمير مرافق الإنتاج المتبقية، ستُقدم إلى الأمانة من أجل تقديم الخطط المجمعة للتدمير والتحقق إلى المجلس لكي يتفقَ عليها مع الجمهورية العربية السورية خلال اجتماعه الأربعين الذي سيعقد في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤؛

(د) تقضي الفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1 بأن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس تقريراً شهرياً عما يجري في أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقُدّم رابع تقرير عن هذه الأنشطة إلى الأمانة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، وأُتيح للمجلس (الوثيقة EC-M-40/P/NAT.1 المؤرخة بـ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤)؛

(هـ) قدمت الجمهورية العربية السورية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ تعديلاً لإعلانها الأولي. وتعكف الأمانة حالياً على طلب توضيحات بشأن هذا التعديل؛

(و) تقضي الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بأن تتعاون الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام في جميع جوانب تنفيذ هذين القرارين. وثابرت السلطات السورية على تعاونها التعاون اللازم مع البعثة المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية ("البعثة المشتركة") في أداء أنشطتها خلال الفترة المفاد عنها.

الأنشطة التي نفذتها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٥ - استمرّ التعاون الفعّال مع الأمم المتحدة في سياق البعثة المشتركة بفضل التنسيق الوثيق بين المنظمتين وبين المكاتب القائمة في نيويورك ولاهاي وقبرص ودمشق. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها، كان قد أوفد في إطار البعثة المشتركة إلى دمشق واللاذقية ١٧ من موظفي المنظمة، وموظف مسؤول عن الإمداد اللوجستي في بيروت. كما أوفد فريق من خمسة خبراء لفترة مؤقتة امتدت من ١١ إلى ٢١ آذار/مارس، استجابة لطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين بشأن مرافق الإنتاج (الفقرة ٧-١٤ من الوثيقة EC-75/2). ويرد المزيد من المعلومات عن فريق الخبراء في الفقرة ٩ أدناه.

٦ - وتحدث المدير العام بانتظام إلى المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاخ، التي قدمت عرضاً وجيزاً إلى المجلس في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وواصل المدير العام لقاءاته بممثلين سامين من الدول الأطراف التي تعرض استضافة مرفق من مرافق التدمير، أو توفير بشكل آخر المساعدة في النقل أو التدمير، كما ثابر على الاتصال بانتظام بموظفين سامين من حكومة الجمهورية العربية السورية. وثابت الأمانة على تزويد الدول الأطراف في لاهاي أسبوعياً بالمعلومات عن هذا الشأن، نيابة عن المدير العام. وغدت هذه الجلسات الإطلاعية تجرى الآن بصورة رسمية، استجابة لطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين أن يُطلع المدير العام الوفود كل أسبوع على التقدم المحرز في تنفيذ خطة ترحيل الأسلحة الكيميائية السورية (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2).

٧ - وإزاء تسارع وتيرة أنشطة ترحيل الأسلحة الكيميائية، انكبت جهود البعثة المشتركة على التحقق من تغليف المواد الكيميائية وتحميلها قبل نقلها إلى ميناء الشحن في اللاذقية. وكما سبق أن أُفيد به، شملت الأنشطة التي أُجريت في المرافق المعنية لتخزين الأسلحة الكيميائية (مرافق التخزين) التحقق من المواد الكيميائية بمضاهاتها بالإعلان الأولي، وجرى المواد الكيميائية التي عُثرت في كل حاوية من حاويات الشحن، وأخذ عينات منها على أساس عشوائي، ووضع أختام على الحاويات. وبدأت السلطات السورية خلال الفترة المفاد عنها في استخدام "السترات المصفحة" التي اقتُنيت بتمويل من البعثة المشتركة، توخياً لتوفير حماية إضافية لحاويات المواد الكيميائية السائلة. وفُحصت وثائق الجرد الخاصة بكل حاوية من حاويات الشحن عند وصولها إلى اللاذقية، وتم التأكد من سلامة الأختام التي وُضعت عليها والتحقق على أساس عشوائي من محتوياتها. وحُمّلت الحاويات بأمان على متن السفينتين اللتين عادتاً بعد ذلك إلى المياه الدولية، حيث ستنتظران، إلى جانب سفن المرافقة البحرية، إيصال المزيد من المواد الكيميائية إلى اللاذقية.

٨ - وزار أفراد إطار البعثة المشتركة أيضاً عديداً من مرافق الإنتاج للتحقق من أنشطة التدمير التي أُجرتها الجمهورية العربية السورية، وزاروا بالإضافة إلى ذلك مرفقَي تخزين لتأكيد خلوّهما من الأسلحة الكيميائية. وتم توقيع وإنجاز تقرير اختتامى عن مرفق واحد من مرافق التخزين هذه، وستقدم السلطات السورية في أجل وجيز التقرير الاختتامى الثاني في ما يخص ثاني مرفق تخزين. وهناك أيضاً أربعة مرافق تخزين فارغة لا يزال يُنتظر أن يتحقق منها أفراد البعثة المشتركة.

٩ - وكما تقدّم ذكره، استجابت الأمانة لطلب المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٤ من الوثيقة EC-75/2)، فأوفدت إلى الجمهورية العربية السورية

فريقا من الخبراء لكي يجري ما يلزم من دراسات ويسدي المشورة المناسبة إلى الجمهورية العربية السورية لتيسير إعداد السلطات السورية خطة التدمير المعدلة التي طلبها المجلس في ما يخص مرافق الإنتاج الـ ١٢ المتبقية. ووصل فريق الخبراء إلى الجمهورية العربية السورية في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤ فزار ستة مرافق إنتاج، منها نوعان من الهنغارات (المفردة والمزدوجة)، وأربعة من خمسة البنى المقامة تحت الأرض (الأنفاق). وحالت الاعتبارات الأمنية دون زيارة البنية الخامسة المقامة تحت الأرض. ويُتوقع أن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى الأمانة خططها المفصلة المعدلة لتدمير مرافق الإنتاج المتبقية، بالاستناد إلى نتائج الزيارات الموقعية والمباحثات المفصلة مع فريق خبراء الأمانة.

١٠ - وكما سبق أن أُفيد به، أقر المجلس في اجتماعه الثامن والثلاثين اتفاقا نموذجيا (الوثيقة EC-M-38/DEC.1 المؤرخة بـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) يبيّن الترتيبات التي تنظم عمليات التفتيش الموقعي في المرافق التجارية المنتقاة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار EC-M-34/DEC.1، أو التي ترعاها الدول الأطراف عملا بالفقرة ٧ من القرار EC-M-36/DEC.2. واتخذت الأمانة هذا الاتفاق النموذجي أساسا في المفاوضات التي أجرتها في هذا الشأن مع حكومات فنلندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وأقر المجلس في دورته الخامسة والسبعين ترتيبا مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واتفاقا مع فنلندا (الوثيقتان EC-75/DEC.3 و EC-75/DEC.4 بالترتيب، المؤرختان بـ ٥ آذار/مارس ٢٠١٤). ويُعكف على تنجيز ترتيب مع ألمانيا واتفاق مرفق مع الولايات المتحدة الأمريكية بغية تقديمهما إلى المجلس لكي يقرهما في اجتماعه الأربعين. وستقدم الأمانة، حال بدء أنشطة التدمير في هذه المرافق، تقريرا عن التقدم المحرز من خلال هذه التقارير الشهرية، على نحو ما تقضي به في الفقرة ٤ من الوثيقة EC-M-38/DEC.1.

١١ - وسبق أن أُفيد بأن الأمانة أعدت، وفق ما تقضي به الفقرة ١٣ من الوثيقة EC M 34/DEC.1، مشروع اتفاق مرفق خاص بمرافق التخزين السورية، وقدمته إلى السلطات السورية لإبداء ملاحظاتها عليه. ولم تقدّم هذه الملاحظات بعد.

الموارد التكميلية

١٢ - على غرار ما أُفيد به في التقرير الشهري السابق، تقدم عدة دول أطراف المساعدة والموارد لأغراض في نقل الأسلحة الكيميائية السورية وترحيلها خارج سوريا وتدميرها. وقُدمت جميع المعدات التي طلبتها الجمهورية العربية السورية، من خلال البعثة المشتركة

أو في إطار ترتيبات ثنائية. وإن جميع العناصر اللازمة لتحويل الأسلحة الكيميائية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية ثم تدميرها قد غدت الآن قائمة.

١٣ - وبلغ رصيد الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ٤٧,٥ مليون أورو، بحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها. ووردت مساهمات من الاتحاد الأوروبي وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، وكندا، واليابان. ويشمل هذا الرصيد المساهمات التي قُدمت أول الأمر إلى أول صندوق استئماني أنشأته المنظمة من أجل سوريا، والتي تم تحويلها لاحقا، جزئيا أو كليا، إلى الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، بناء على طلب الجهات المانحة. ويُرتقب أن ترد مساهمة إضافية من إيطاليا مقدارها مليوناً أورو، فيما تعهدت الهند بالمساهمة بزهاء ٧٣٦ ٠٠٠ أورو.

الخاتمة

١٤ - أُحرز تقدم هام نحو التقيد بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ المحدد موعداً أقصى لإتمام تدمير جميع المواد الكيميائية المعلن عنها، وذلك بفضل التسارع الذي تشهده الآن وتيرة عمليات تحويلها.

١٥ - وأكدت الجمهورية العربية السورية من جديد التزامها بإتمام إزالة برنامج أسلحتها الكيميائية في هذا الموعد الأقصى. ومن الهام استدامة الزخم الحالي في أنشطة التحويل وتعزيز هذا الزخم عند الإمكان، بغية تحقيق هذا الهدف.